الأمم المتحدة

A/69/892

الجمعية العامة

Distr.: General
5 May 2015
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البنود ١٣ و ١٩ و ١١٥ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
التنمية المستدامة
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لكندا وبيرو وجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

نيابةً عن حكومات بيرو وكندا وجمهورية كوريا، نتشرف بأن نقدم إليكم طيه موجزا بالرسائل الرئيسية المتعلقة بالإجراءات الموصى باتخاذها (انظر المرفق). ويمثِّل هذا الموجز خلاصةَ الحدث العالمي المعنون ”الحوار بشأن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الرصد التشاركي من أجل المساءلة“، الذي نظمته البلدان المذكورة أعلاه في ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥ في ليما.

وقد شددت الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على ضرورة أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ شاملة للجميع وعلى أن يكون الإنسان محورها. وفي إطار متابعة تلك التوصية، أطلقت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ المرحلة الثانية من المشاورات العالمية من أجل تحديد كيفية إدراج ”وسائل التنفيذ“ في الإطار العالمي الجديد. وأُجريت سلسلة من الحوارات بشأن مواضيع منها: إضفاء طابع محلي على خطة ما بعد عام ٢٠١٥؛ والمساعدة

140515 130515 15-07243 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

على تعزيز القدرات وإقامة مؤسسات فعالة؛ والرصد التشاركي من أجل المساءلة؛ والشراكات مع المجتمع المدني؛ والتحاور مع القطاع الخاص؛ والثقافة والتنمية.

وقد اشتركت حكومات بيرو وكندا وجمهورية كوريا في الإشراف على المشاورة العالمية بشأن ''الرصد التشاركي من أجل المساءلة''. وقد أجرت تسعة بلدان مشاورات وطنية بشأن هذا الموضوع، وهي ألبانيا، وبنغلاديش، وبيرو، وتايلند، والجبل الأسود، وزامبيا، وغواتيمالا، وفييت نام، وكوسوفو. وتضمّنت المشاوراتُ حوارات على الصعيدين الوطني والمحلي مع جهات تشمل صنّاع السياسات، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية، والنساء، والشعوب الأصلية، والأقليات، والأطفال. وتم الاطِّلاع على نتائج المشاورات في ليما وقد مثّلت تذكيرا مهما بالعديد من الأمثلة الجيدة على آليات الرصد التشاركي المستخدمَة في مختلف أنحاء العالم.

ونود أن نبلغكم بأن حكوماتنا ستعرض الموجزَ أيضا على مُيسِّري المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الفترة التي تسبق دورة التفاوض بشأن المتابعة والاستعراض التي ستُعقَد في شهر أيار/مايو، وكذلك على رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيُعقد في حزيران/يونيه وتموز/يوليه.

وترجو حكومات كندا وجمهورية كوريا وبيرو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة والموجز المرفق طيه بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ١٣ و ١٩ و ١١٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) غييرمو إ. ريشينسكي
السفير،
الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) غوستافو ميزا - كوادرا
السفير،
الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة

(توقيع) جون أوه
السفير،
الممثل الدائم لجمهورية كوريا
لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لكندا وبيرو وجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

الحوار العالمي بشأن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الرصد التشاركي من أجل المساءلة

موجز بالرسائل الرئيسية بشأن الإجراءات الموصى باتخاذها

أولا - معلومات أساسية

إن تشجيع الحوار الشامل للجميع بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مهمةٌ أوكلتها الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة. وقد شددت الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على ضرورة أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ شاملة للجميع وعلى أن يكون الإنسان محورها، وأفضت إلى عقد مجموعة من المشاورات مع جهات معنية متنوعة. وأُجريت إحدى هذه المشاورات بشأن الرصد التشاركي من أجل المساءلة وقد اشترك في الإشراف عليها كل من حكومات بيرو وكندا وجمهورية كوريا.

وكلّل هذا الحدثُ العالمي، الذي انعقد في ليما يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥، عمليةً استشارية استمرت لمدة سنة كاملة. وكان يهدف لإبراز أمثلة على الممارسات الجيدة في مجال الرصد التشاركي من أجل المساءلة، ولا سيما على الصعيد القطري، ولتيسير الحوار بين الدول المشاركة بشأن هذا الموضوع. وتم تعميم نتائج عمليات المشاورات الوطنية والتجارب الوطنية[(١)] على العموم وكذلك البيانات التي جُمعت في إطار المبادرات الإقليمية والعالمية. وأتاح هذا الحدث فرصة للتأكد من صحة النتائج ولصياغة توصيات بشأن سبل المضي قدما في مجال الرصد التشاركي من أجل المساءلة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (ولا سيما فيما يتعلق بالهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة). وقد ضم هذا الاجتماعُ ممثلين عن الحكومات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام وكذلك عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

ويزداد عدد الطلبات التي تقدمها الدول الأعضاء للحصول على مقترحات عمليّة بشأن كيفية تفعيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأصبحت مكانة وسائل التنفيذ لتحقيق

(١) أجرت كل من ألبانيا، وبنغلاديش، وبيرو، وتايلند، والجبل الأسود، وزامبيا، وغواتيمالا، وفييت نام، وكوسوفو مشاورات وطنية بشأن الرصد التشاركي من أجل المساءلة، وتم الاطلاع على تجارب البلدان الأخرى ذات الصلة.

أهداف التنمية المستدامة محوريةً أكثر في هذه المناقشة. كما تُعتبر آلية المتابعة والاستعراض المتوخاة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة إحدى عناصر المساءلة الضرورية في خطة التنمية.

ثانيا – مقدمة

من بين المسائل الرئيسية المتعلقة بالرصد التشاركي من أجل المساءلة التي سيتعين تناولها هي كيفية مواءمة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لتلبية احتياجات الأشخاص التي يفرضها الواقع المعقّد والمتنوع الذي يواجهونه في حياتهم اليومية. وينبغي أن يُنظر إلى نهج الرصد التشاركي من أجل المساءلة الذي ينبع من مبادئ حقوق الإنسان، ويتواءم مع الالتزامات الوطنية والدولية، على أنه عنصر رئيسي من العناصر التي يرتكز عليها التنفيذ الفعال للخطة الجديدة وإطار متابعتها واستعراضها.

ويمكّن الرصد التشاركي من أجل المساءلة الشعوبَ من التعبير عن أولوياتها في عملية التنمية ومن الاضطلاع بدور أهم في اتخاذ القرارات التي تؤثر على معيشتها. كما يوفر للشعوب أدوات تمكّنها من مساءلة المسؤولين عن تنفيذ مهامهم وأدائهم في القطاعين العام والخاص. ويكتسي الرصد التشاركي من أجل المساءلة أهمية خاصة بالنسبة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويمكنه أيضا توفير معلوماتٍ ملموسة لعمليات صنع القرار القائمة على الأدلة تكون مستمدَّةٍ من المستوى المحلي والوطني والعالمي.

ويشجع الرصد التشاركي من أجل المساءلة على التعاون المسؤول بين الشعوب وحكوماتها، ويمكنه أن يعزز الإدماج الاجتماعي والمساواة، ولا سيما بالنسبة للفئات التي لا يُسمَع صوتها والفئات المهمشَّة. وسيكون لهذه الجهود أثر أكبر إذا شجعت الحكومات وعززت مشاركة المواطنين، ولا سيما أكثر الفئات فقرا والفئات المهمشة.

ويشكل الانفتاح والشفافية في عملية وضع السياسات وإعداد الميزانيات واستخدام الأموال العامة عنصرين رئيسيين من عناصر بناء الثقة وزيادة المساهمة القيِّمة والمستنيرة لعامة الناس في هذه العمليات. وتسهم المشاركة والشفافية في زيادة فعالية الإنفاق، مما يؤدي إلى تحسين النتائج، ولكن الشفافية وحدها غير كافية دون مساءلة. ويجب أن يكون الرصد التشاركي من أجل المساءلة عنصرا صريحا من وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وآليات متابعتها واستعراضها.

ثالثا – الرسائل الرئيسية بشأن الإجراءات الموصى باتخاذها المنبثقة عن عملية التشاور

يجب أن تكون الشعوب محور التنمية المستدامة. ولذلك ينبغي أن تكون المشاركة وعمليات التنمية التي تكون الشعوب محورها في صميم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن يكون الرصد التشاركي من أجل المساءلة شاملا لجميع الأشخاص باعتبارهم أصحاب حقوق، ومن الأهمية بمكان تعزيز صوت المرأة وتأثيرها، وكذلك الأشخاص الذين كثيرا ما يتم إقصاؤهم من هذه العمليات، ومن بينهم الفتيات والفتيان والشباب والأقليات والشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر والفئات المهمَّشة الأخرى. وعندما يتم إشراك الناس تكون النتائج أفضل وتؤدي المساءلة إلى تحسين توزيع الموارد وإلى تحقيق نتائجِ التنمية المستدامة.

- تساهم ممارسات الرصد التشاركي من أجل المساءلة مباشرةً في تعزيز حقوق الإنسان. ويدعم الرصد التشاركي العملياتِ الإنمائية، ومن خلال ممارسته، يتمكن أصحاب الحق من تملّك النتائج، بحيث تعمل جميع الأطراف المعنية معًا من أجل بلوغ الأهداف والغايات. وهو مهم أيضا لاتخاذ قرارات إنمائية أكثر استنارة مما يؤدي إلى وضع برامج ومبادرات أكثر فعالية وكفاءة وإلى تحقيق نتائج أفضل.

- ينبغي تكريس الرصد التشاركي من أجل المساءلة في بيئة ملائمة تُفضي إلى إنشاء حكومات مفتوحة؛ ورقابة وشفافية مؤسسية قوية؛ ونُهج وطنية متينة تدعم ممارسات وآليات المشاركة التي تحتضن التنوع الثقافي؛ وسياسات تعزز ثقافة إشراك جميع الفئات الاجتماعية، ويجب أن تشمل هذه البيئةُ جميع هذه العناصر.

- إن إشراك المجتمع المدني في وضع السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية مفيد للتخطيط لأهداف التنمية المستدامة ولتنفيذها على الصعيد الوطني. ويعزز إشراكُ المجتمع المدني الإدارةَ الرشيدة والتوصل إلى توافق في الآراء وبناء الثقة بين السلطات والمجتمعات، كما يتيح تنسيق جهود الرصد والمساءلة التي يبذلها هذان الجانبان.

- يمثل رصد مخصصات ميزانية الحكومة ونفقاتها المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وسيلةً فعالة لتنفيذ هذه الأهداف. وبالمثل، يكتسي رصد الميزانية وشفافيتها وإعداد تقارير عنها وإخضاعها لعمليات مراجعة الحسابات أهميةً حاسمة لضمان تخصيص تمويل كافٍ لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ولضمان تحقيق أهدافها.

- سيتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تعبئة موارد إضافية لتمويل الاحتياجات المالية في المجالات ذات الأولوية غير المموَّلة بالقدر الكافي التي يكون لها أعظم أثر على الفقراء. ولذلك، يكتسي تمويل التنمية أهمية بالغة لتنفيذ الأهداف ولتفعيل نُهُج الرصد التشاركي من أجل المساءلة. ويجب إرساء نظم مساءلة ونظم ميزانية شفافة وشاملة تضمن إشراك جميع المواطنين.

- ينبغي توسيع نطاق الحلول الإنمائية المحلية والممارسات الجيدة القائمة على المشاركة عندما يكون ذلك ملائما ويجب أن تحتل مكانة أبرز في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد كشفت المشاورات الوطنية المتعلقة بالرصد التشاركي من أجل المساءلة أيضا أنه يجب تعديل الممارسات المحلية الناجحة قبل تعميمها على الصعيد الوطني، وأن الخبرات الوطنية قد تتطلب بعض المرونة وأن يتم تكييفها مع السياق المحلي.

- ينبغي إتاحة حيز أكبر أمام منظمات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية والمحلية للمشاركة بشكل هادف في التخطيط لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وينبغي إشراك المنظمات النسائية والمنظمات المعنية بالأطفال وكذلك الأفراد من جميع الأعمار. ويكتسي تعزيز أصوات النساء والأطفال وتأثيرهم على آليات الرصد والمساءلة، وكذلك الفئات الأخرى التي كثيرا ما يتم إقصاؤها من هذه العمليات، أهميةً حاسمة بشكل خاص.

- يمكن للرصد الذي تقوده الشعوب تغيير ديناميات واتجاهات المساءلة وإسماع أصوات وأفكار جديدة بشأن ما هو مجدٍ وأين يكون مجدٍ ولماذا هو مجدٍ، وإذا كانت الأمور غير مجدية، فيمكن للرصد أن يبين ما يتعين فعله لتغيير المسار. وينبغي تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الآليات التشاركية، ولا سيما من أجل إشراك أكثر الفئات تهميشا في الرصد والمساءلة.

- تتطلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ حصول المواطنين على المعلومات ذات الصلة باللغات والأشكال التي يستطيعون فهمها واستخدامها. ولذلك، يتطلب الرصد التشاركي من أجل المساءلة توفيرَ بيانات شفافة ومفيدة ومتاحة في الوقت المناسب، بما في ذلك معلومات بشأن الميزانية، وينبغي أن تكون هذه البيانات مصنَّفة حسب الجنس والسن والدخل والموقع الجغرافي وغير ذلك من أبعاد عدم المساواة اللازمة لرصد التقدم المحرز بشكل أدقّ مما تتيحه المعدلات الوطنية. ويتطلب ذلك تخصيص المزيد من الاستثمارات للقدرات الإحصائية الوطنية. وتشكل البيانات الإدارية مثل

التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية جزءا بالغ الأهمية من عملية تعزيز المساءلة والرصد على الصعيد القطري، لأنها تدعم التحليل الديمغرافي/السكاني وتساهم في تتبع النتائج والإبلاغ عنها في عدد من القطاعات.

- يمكن أن تصبح وسائل الإعلام وغيرها من قنوات الاتصال شركاء قيِّمين للجهات الفاعلة من الحكومة والمجتمع المدني لتشجيع المشاركة والشفافية والمساءلة في مجال التنمية، نظرا إلى أنها تحتل مركزا جيدا يخول لها إبلاغ الجمهور عن المبادرات المتعلقة بالرصد التشاركي من أجل المساءلة والتوعية بهذه المبادرات.